مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . السبت 27 مايو 2023

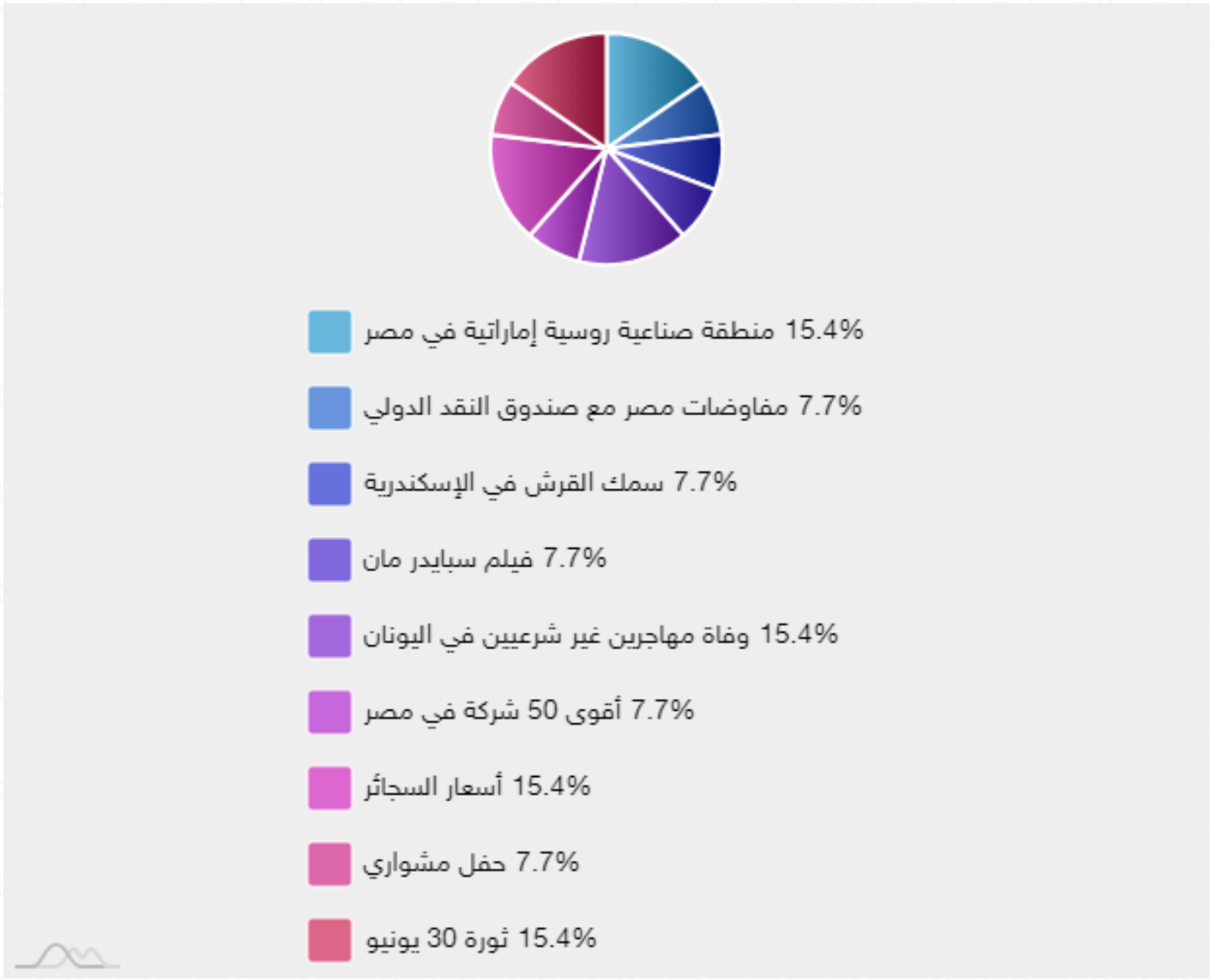

ترحيب إسرائيلي بالمناهج الدراسية المصرية الجديدة.. "تتسامح مع اليهود"

(مجتمع . عربي 21)

مناسبة هذا الحديث أن دراسة إسرائيلية جديدة فحصت لأول مرة المناهج الدراسية في مصر في الصفين الأول والثاني، وزعمت أنها وجدت تحسنًا كبيرًا في النظرة لليهود التي أعيدت كتابتها كجزء من الإصلاح الذي وصل حتى الآن للصف الخامس، وتم تقديم العديد من المحتويات التي تعزز السلام والتسامح وقبول الآخر.

إيتمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، ذكر أن "الدراسة أجراها معهد الأبحاث IMPACT-se، أبيب تل بجامعة القومي الأمن دراسات بمعهد المصرية الشؤون باحث فينتر أوفير بإشراف وشملت 271 كتابًا دراسيًا نشرت بين 2018-2023 من وزارة التعليم المصرية التي تدير أكبر تعليم النظام في العالم العربي بأسره، ويضم 25 مليون طالبا، وظهر لديه أن الكتب الجديدة للسنوات الأخيرة لا تتضمن الصور النمطية المعادية للسامية، أو الأفكار العنيفة تجاه اليهود وإسرائيل، كالموجودة في الكتب القديمة".

وأضاف، في تقرير ترجمته "عربي21"، أن "الكتب المصرية الجديدة تخلو من وصف اليهود بالصفات السلبية مثل الغش والجشع والغدر، واستبدلت هذه المضامين بقيم التسامح والتعايش التي تؤكد على الأسس المشتركة بين الإسلام واليهودية، مثل كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس الذي ربط بين حرب يوم الغفران وحروب النبي محمد ضد اليهود باعتبارها حربًا دينية بين المسلمين واليهود، ووصف اليهود بأنهم خونة بطبيعتهم، والبحث عن آيات قرآنية حول غدرهم".

وأوضح أن "المناهج المصرية الجديدة تضمنت محتوى جديدا حول تأكيد العيش مع اليهود على أساس السلام والعدالة والتعاون، مع الإشارة إلى أن النبي محمد سعى للعلاقات السلمية والتعايش والرحمة مع اليهود، ويُطلب من الطلاب تصميم كتيب بعنوان "دليل التعاون مع الآخرين"، والإشارة لأمثلة تعكس الاحترام والتسامح والتعاون تجاه اليهود استنادًا إلى قصص النبي محمد في المدينة المنورة، وتطبيق هذه القيم في الحياة اليومية في الوقت الحاضر".

وكشف أنه "بطريقة غير مسبوقة بالنسبة لبلد عربي مسلم، نشرت وزارة التعليم المصرية كتبًا جديدة موجهة للطلاب المسيحيين في فصول الدين في جميع أنحاء البلاد، تحمل اعترافا بالصلة الدينية اليهودية بأرض فلسطين التاريخية، ووجود الهيكل المزعوم الذي بناه الملك سليمان في القدس المحتلة".

واستدرك بالقول إن "الطلاب المصريين في الصفوف العليا يستمرون بالتعرض لمعاداة السامية في السياقات الدينية والتاريخية في الكتب المدرسية، وتشمل إلقاء اللوم على اليهود في التسبب بمعاداة السامية في أوروبا، ووصفهم بمجموعة عرقية تتعامل مع المال وكراهية المسلمين، دون وجود محتوى يحكي عن الهولوكوست، ويتهم الصهاينة باستغلال الادعاء بأن ستة ملايين يهودي قتلوا أو أحرقهم النازيون لتبرير هجرة اليهود إلى فلسطين على حساب الفلسطينيين المقيمين هناك".

وأوضح أنه "فيما يتعلق بإسرائيل، تكشف الكتب المدرسية مواقف متناقضة، فقد طرأت تغييرات إيجابية مهمة للغاية في دراسة اتفاقية السلام بين الدولتين، مقارنة بما كتب بعهد الرئيس الراحل حسني مبارك، حيث يتعلم الطلاب المصريون حاليًا عن فوائد الاتفاقية، ويتم التركيز بشكل أكبر على شرعية إسرائيل كشريك في السلام، ويطلب من الطلاب حفظ بنودها، ووصف فوائد السلام لمصر والدول العربية، كما يتضمن صورة مناحيم بيغن

رئيس الوزراء الراحل خلال توقيع الاتفاق بالبيت الأبيض، والحديث عن علاقات ودية بدل الطبيعية".

وأكد أنه "غالبًا ما يتم تقديم إسرائيل على أنها "كيان صهيوني" غير شرعي، تدعمه القوى الاستعمارية الغربية، ويقودها استمرار طموح للتوسع على حساب الفلسطينيين والعرب، ويتم تقديم تحرير فلسطين والقدس من الاحتلال الإسرائيلي، ليس فقط كهدف سياسي، بل كواجب إسلامي، وفي الخرائط تجنبوا تسمية إسرائيل باسمها، وأشاروا بدلاً منها باسم "فلسطين"، لكن بعض الخرائط أصبحت أكثر حيادية في النسخ الجديدة، بحذف اسم فلسطين على الخريطة، وتركه دون ذكر اسم الدولة".

وزعم أن "المناهج المصرية الجديدة تظهر تغييرًا إيجابيًا للغاية تجاه إسرائيل، حيث تقدم حبّ السلام كمفهوم عام وروح وطنية وقيمة إسلامية مدعومة بآيات قرآنية وتقاليد، وإدخال موضوع "القيم واحترام الآخرين" منذ الصف الأول، والتأكيد على الحريات الدينية، ونبذ الكراهية والعنف في المجتمع، وأهمية الانفتاح على الثقافات الأخرى".

ماركوس شيف الرئيس التنفيذي لمعهد SE-IMPACT زعم أن "الرئيس السيسي أوفى بوعده لإصلاح المناهج الدراسية في مصر، التي لديها أكبر نظام تعليمي في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن عملية إزالة معاداة السامية وغيرها من أشكال التعبير عن الكراهية من الكتب المدرسية مساهمة كبيرة في نمو مجتمع مصري أكثر تسامحًا من شأنه تعزيز الاستقرار الإقليمي ومحاربة التطرف".إريك أغاسي نائب رئيس المعهد زعم أن "مصر تثبت أنها تدرك قوة الكتب المدرسية باعتبارها حاجزًا حاسمًا أمام التطرف منذ مرحلة الصغر، وتنضم إلى اتجاه قامت فيه سلسلة من الدول التي درسناها في السنوات الأخيرة مثل السعودية، والمغرب، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، بحذف التحريض والكراهية من الكتب المدرسية".

الأهلي طلب سعة كاملة والأمن سمح بـ20 ألفاً.. أزمة الحضور الجماهيري تتجدد قبل مواجهة الوداد

(رياضة . عربي بوست)

ومنذ نجاحه في بلوغ النهائي بعد الفوز على الترجي في مجموع مباراتي الذهاب والإياب في نصف النهائي بنتيجة 4-صفر، أكد الأهلي أنه سيطالب بحضور جماهيره في السعة الكاملة لملعب القاهرة، التي تصل إلى 75 ألف متفرج.

وفي آخر التطورات، كشفت صحيفة اليوم السابع المصرية، أن إدارة النادي الأهلي تلقت خطاباً من الاتحاد الإفريقي لكرة القدم "كاف"، يطلب فيه الثاني حضور الجماهير بالسعة الكاملة لملعب القاهرة.

وأبلغ "كاف" الأهلي في خطابه أنه يشعر بالسعادة بعدما حضر عشرات الآلاف من مشجعيه لمباراتي الفريق في ربع ونصف النهائي.

وقال الاتحاد الإفريقي في خطابه: "حضور 50 ألفاً أو أكثر في عدة مباريات للأهلي في النسخة الحالية من دوري الأبطال كان أمراً جيداً".وأضاف: "وعليه فإنه من الضروري حضور السعة الكاملة في النهائي، خاصة أن الجمهور عامل مهم في زيادة المتعة الكروية بالإضافة إلى تحقيق مكاسب مالية أكبر".

وكان الأمن المصري قد سمح بحضور 50 ألف مشجع لمباراة الأهلي ضد نظيره الهلال السوداني في الجولة

الأخيرة من دور المجموعات، وهو العدد نفسه الذي تواجد على مدرجات ملعب القاهرة الدولي أمام الرجاء المغربي في ربع النهائي.

وتقلّص هذا العدد إلى 10 آلاف فقط في مباراة الأهلي والترجي التونسي في إياب نصف النهائي، لكن الأهم أن حامل الرقم القياسي في عدد مرات الفوز بالبطولة نجح في تحقيق الفوز في جميع هذه المباريات.في هذه الأثناء أكد وليد العطار، المدير التنفيذي للاتحاد المصري لكرة القدم، أن الأخير ينسّق بالكامل مع الأهلي ووزارة الداخلية لحضور أكبر عدد من الجماهير في ذهاب النهائي.

وقال العطار في تصريحات تلفزيونية أبرزها موقع "فيلجول" المصري: "ننتظر موافقة الجهات الأمنية على طلبنا، نريد حضور السعة الكاملة، نأمل أن ننجح في تحقيق هذا الطلب".

وأوضح: "بعد الاتفاق على العدد النهائي لحضور الجماهير والحصول على الموافقات الأمنية، سيتم طرح تذاكر المباراة".

وكان وليد عبد الوهاب، مدير ملعب القاهرة، قد أكد في وقت سابق جاهزية الملعب لاستضافة المباراة النهائية لدوري الأبطال أياً كانت السعة الجماهيرية.وقال: "ملعب القاهرة جاهز تماماً لاستضافة نهائي إفريقيا بين الأهلي والوداد، ونحن في انتظار أي عدد ستسمح به الجهات الأمنية حتى لو كانت السعة الكاملة للملعب".

وأتمّ عبد الوهاب: "خلال الفترة الماضية عملنا على تجهيز ملعب القاهرة كما يريد الاتحاد الإفريقي، من أجل بطولة دوري السوبر الإفريقي التي يشارك فيها الأهلي، وقبل نهاية شهر يونيو/حزيران 2023 سننهي كافة التجهيزات، وجميعها فنية ولا علاقة لها بالأرضية الممتازة".

ومن المقرر أن تُقام مباراة الإياب يوم الأحد 11 يونيو/حزيران 2023 على المركب الرياضي محمد الخامس في الدار البيضاء.

يُذكر أن هذا النهائي هو الثالث بين الفريقين الأهلي والوداد، والثاني على التوالي، حيث نجح الفريق المغربي في التتويج باللقب في المرتين.

وفاز الوداد على الأهلي بنتيجة 1-2 في مجموع مباراتي الذهاب والإياب لنهائي (2017)، ثم انتصر في نهائي 2022 بهدفين دون رد في النهائي من مباراة واحدة.

سجناء مصر... إهمال لصحة المصابين بأمراض مستعصية

(قانوني . العربي الجديد)

كتب عدد من أهالي المرضى المسجونين على خلفية قضايا سياسية استغاثات، وخصوصاً أولئك المصابين بأورام خبيثة. ونشرت أسرة السجين السياسي الشاب أحمد نادر عبد القادر حماد (29 عاماً) الذي يتحدر من محافظة الجيزة، استغاثة عاجلة للإفراج الصحي عنه بعد انتشار الأورام في جسده. وتدهورت صحته بعد ظهور أورام في قدمه وجسده تتطلب تدخلاً عاجلاً، طبقاً للاستغاثة التي نشرها مركز الشهاب لحقوق الإنسان. الاستغاثة أكدت أن الإهمال

الطبي في محبسه أدى إلى تدهور كبير في صحته، إلى جانب التعنت في علاجه حتى الآن، ما يضاعف خطورة حالته. اعتقل نادر منذ 8 سبتمبر/ أيلول 2016 هو الحاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة القاهرة، وتعرض للإخفاء القسري لمدة عام كامل منذ القبض عليه وحتى ظهوره واتهامه في القضية رقم 64 لسنة 2017 جنايات شمال القاهرة العسكرية، والمعروفة إعلامياً بـ"محاولة اغتيال النائب العام المساعد". وأنهى الحكم الصادر بحقه بالسجن المشدد 3 سنوات داخل سجن العقرب شديد الحراسة 2. وعند إنهاء إجراءات إخلاء سبيله والإفراج عنه، تم تدويره على ذمة قضية جديدة تحمل رقم 201 لسنة 2020.

وسبق أن أكدت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان أن نادر يعاني من مرض السكري، بالإضافة إلى إصابته بعدة أورام، ويحتاج إلى إجراء عدد من الفحوصات الطبية والأشعة اللازمة، والتي لا تتوافر داخل مستشفى السجن، نظراً لحالته الحرجة التي تتطلب إحالته إلى أحد مستشفيات الأورام المتخصصة لتحديد نوعيتها وكيفية علاجها.

وعلى الرغم من معاناته المستمرة، لا تسمح إدارة السجن إلا بإدخال بعض الأدوية المسكنة، لكنها تتعنت مع الطلبات المتكررة منه ومن أسرته بإحالته لأحد المستشفيات أو المراكز الطبية المتخصصة.

وتتخوف أسرته على مصيره وحياته، نظراً لمنعه من الزيارات منذ إلقاء القبض عليه. وترفض الأجهزة الأمنية السماح لهم برؤيته وزيارته للاطمئنان عليه، كما ترفض إدارة السجن إعطاء الأسرة أية تقارير طبية تبين حالته الصحية على وجه الدقة.كما تنهش الأورام السرطانية أيضاً جسد السجين السياسي الشاب أحمد وليد الشال (32 عاماً)، المصاب بأورام في الدماغ ويعاني إهمالاً طبياً، كذلك يعاني نقصاً في الوزن، ودوخة شديدة، ورعشة في يده، وصعوبة في تحريك قدمه اليمنى، وذلك بعد انتشار الورم في دماغه. وكان قد أجرى عمليات استئصال في الدماغ قبل حبسه بأعوام.

وقبض على الشال منذ عام 2014، وقد حكم عليه بالإعدام في يوليو/ تموز 2016 بسبب قضية "مقتل الحارس".

في هذا السياق، نشر أحمد، وهو نجل السجين السياسي أمين الصيرفي، مقطع فيديو على موقع "فيسبوك" يحمل استغاثة لإنقاذ والده المحبوس في زنزانة انفرادية بسجن العقرب، قبل نقله إلى سجن بدر، وتعرضه لانتهاكات خطيرة على الرغم من مرضه. وأكد نجل أمين في الفيديو أنه ممنوع من الزيارة منذ 7 سنوات ولم ترَ عائلته سوى 4 مرات. وآخر زيارة له كانت عام 2014. وقال لأسرته إنه تعرض إلى ضرب أدى إلى كسور وجروح ووضعه في التأديب. ولا يعرف أهله عنه أي شيء منذ سنوات.

ومؤخراً، نددت منظمات حقوقية مصرية ودولية ، من بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بتزايد حالات الوفاة داخل السجون المصرية بسبب الإهمال الطبي المتعمد والذي يزداد، وقالت إنه في حال لم يتم تدارك الأمر من خلال تحسين ظروف المعتقلين وتوفير العناية الطبية اللازمة لهم وعلى وجه الخصوص للذين يعانون من أمراض مزمنة، "فإننا مقبلون على كارثة".

وأوضحت المنظمة أنه خلال العام الجاري وحده، فقد 12 سجيناً سياسياً حياتهم بشكل مأساوي بسبب الإهمال الطبي وظروف الاحتجاز القاسية التي يعاني منها المحتجزون في قضايا معارضة. وأشارت إلى أن هذا الرقم يعكس تفاقم أزمة الرعاية الصحية داخل السجون في مصر ويسلط الضوء على التجاهل المتعمد للحقوق الإنسانية الأساسية للمعتقلين.

وبينت المنظمة أن "عدد الذين فقدوا حياتهم نتيجة ظروف الاحتجاز المروعة والحرمان من الرعاية الطبية منذ تولي النظام الحالي السلطة في 2014 بلغ 1020 حالة على الأقل، مشيرة إلى أن العدد مرشح للزيادة بسبب تزايد حالات

الاستغاثة التي ترد من المعتقلين وذويهم لإنقاذهم قبل فوات الأوان بعد تدهور الحالة الصحية لعدد كبير منهم، ورفض تطبيق قانون تنظيم السجون المصري بالإفراج الصحي عن المعتقلين السياسيين الذين وصلت حالتهم الصحية إلى مرحلة خطرة لا يمكن تداركها بالعلاج في مقار احتجازهم أو مستشفيات السجون".وذكرت المنظمة أن ارتفاع عدد الوفيات يؤكد "استهتار النظام بحياة المعارضين الذين يملأون سجونه، وتجاهل التوصيات والمناشدات الحقوقية المتكررة من قبل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين الأوضاع، والتي تُقابل من النظام المصري بالتجاهل والإنكار أو اللامبالاة.

وأكدت المنظمة أن وفاة السجناء نتيجة الإهمال الطبي "ترقى إلى مستوى جريمة القتل العمد، إذ لم تتخذ السلطات ما يلزم من إجراءات للحفاظ على حياة الذين ألمت بهم أمراض نتيجة سوء الاحتجاز أو من هم مرضى بأمراض خطرة منذ اعتقالهم وتفاقمت حالتهم نتيجة الإهمال الطبي". وطالبت المنظمة المجتمع الدولي، وخصوصاً الدول التي تربطها علاقات مع النظام المصري، بالتدخل العاجل لمعالجة أزمة السجناء السياسيين في مصر، وإنقاذ حياة عشرات الآلاف، واتخاذ خطوات فاعلة لضمان توفير الرعاية الطبية المناسبة لجميع السجناء.

ضياء رشوان : لا تبكير للانتخابات الرئاسية في مصر

(سياسية . صدى البلد)

وقال ضياء رشوان في مداخلة هاتفية مع الإعلامي أحمد موسى في برنامج " على مسئوليتي " المذاع على قناة " صدى البلد"، :" إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها وفقا لنصوص الدستور، حيث يتم اتباع إجراءات دستورية بحتة في ملف عقد الانتخابات الرئاسية في مصر وذلك وفقا لمواد الدستور".
وتابع ضياء رشوان :" من الممكن بدء فتح باب الترشيح في اكتوبر أو نوفمبر المقبل وفقا للدستور ويتم إعلان اسم الرئيس أول مارس المقبل ".
وأكمل ضياء رشوان :" لابد أن يشارك المصريين بأكملهم في العملية السياسية والانتخابات بكافة انواعها الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المحليات ".

آخر النهار – محمد الباز – حلقة السبت 27-05-2023

(سياسية . آخر النهار)

مضامين الفقرة الأولى: غناء القارئ ممدوح عامر

قال الإعلامي محمد الباز، إنه يدعم الشيخ ممدوح عامر بعد أزمته عقب تداول مقطع فيديو له وهو يغني "أمر عذاب وأحلى عذاب" في فرح شقيقه الأصغر. وأضاف أن الشيخ ممدوح عامر تعرض لكثير من الهجوم بسبب هذا المقطع العفوي، متابعًا أن الشيخ ممدوح في فرح شقيقه أحضر تخت شرقي وفريق إنشاد، ورددوا أغنية لأم كلثوم، والشيخ بعفوية ردد "أمر عذاب وأحلى عذاب". وواصل: "أول ما رأيت الفيديو فرحت للشيخ وهو يغني

للست أم كلثوم، لكن للأسف الشيخ تعرض لهجوم فظيع، بداعي أنه خرج عن وقاره كشيخ وقارئ للقرآن". وأضاف أنه يطلب من الناس ألا تكون بهذه القسوة، قائلًا: «لو الشيخ فعل سلوكًا لا يليق وهو يقرأ القرآن سأكون ضده، لكن هو شقيق أكبر وعبر عن حبه لشقيقه، وهو في النهاية بشر، ولذلك لا ينبغي أن ننصب أنفسنا قضاة وجلادين بهذا الشكل".

وقال القارئ الشيخ ممدوح عامر ، إنه يُقدر غضب الناس من الفيديو المُتداول له في فرح شقيقه الأصغر، وهو يغني "أمر عذاب وأحلى عذاب". وأضاف أنه كان فرح بأخيه لزواجه وتصرف بتلقائية، لافتًا إلى أنه لم يكن يبالي بالتصوير وانتشار الفيديو بهذا الشكل. وأشار إلى أنه يحب الأشخاص القريبين منه، ويفرح بشكل مبالغ فيه لفرحهم ويتأثر إلى حد البكاء في حالة حزنهم، منوهًا بأنه يحب التصرف بطبيعته ولا يحب التكلّف. وأردف: «حزنت من الانتقادات والهجوم عليّ، لكن من حق أي أحد أنه يرسم صورة معينة لآخر"، لافتًا إلى أنه يخاف من القرآن وتقصيره نحو كتاب االله وتفاجأ من رد الفعل حول الفيديو المتداول.

وقال الشيخ محمد الحشاد، نقيب القراء ، إن الشيخ ممدوح عامر "رجل طيب"، ويحبه على المستوى الشخصي، ولكن الفيديو المُتداول للشيخ اليوم وهو يغني "أمر عذاب وأحلى عذاب" تصرف خاطئ ولا يليق. وأضاف أن ما حدث بعد صلاة الجمعة لم يستطع أن ينام بسببه من الاتصالات، قائلًا: «كنت في البداية أفكر أن الشيخ أخطأ في القرآن بعد كثرة الاتصالات التي تلقيتها». وأردف: "الشيخ ممدوح عامر وزملاؤه من القراء في منزلة معينة لدى الناس وينظروا لهم نظرة معينة، وأنا شخصيًا لما رأيت الفيديو قلت لا يليق أن يفعل الشيخ ممدوح هكذا". ولفت إلى أنه يخشى على الشيخ ممدوح عامر من هذا الهجوم، وأن يتأثر الناس، ولكنه لو تلقى دعوة في فرح شقيق الشيخ ممدوح كان سيحضر ويشاركه الفرح. وتابع: "مش ممنوع على الشيخ يفرح وهو بشر، ولكن أنا خائف على القراء ومنزلتهم، والشيخ ممدوح يعلم أنه بقدر استطاعتي أدعم إخواني القراء وما من باب خير إلا وأطرقه حبًا فيهم".

مضامين الفقرة الثانية: كشف أثري في سقارة

كشف الدكتور مصطفى وزيري الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، تفاصيل الكشف الأثري الجديد في سقارة. وقال إن الكشف الجديد هو جزء من جبانة ممفيس، بمنطقة سقارة، والتي بدأ عمل البعثة المصرية بها من أبريل 2018 بإزالة الرمال، ووجدوا مقابر وتوابيت ومومياوات وخبيئة وتماثيل برونزية. ولفت إلى أنه في أغسطس الماضي، وجدوا بئر من الناحية الشرقية، ويمر حتى الناحية الغربية، فتم الحفر من الناحية الأخرى حتى لا تسقط المنطقة، ووجد مئات المومياوات الحيوانية، والآدمية. وأردف: "كان التفكير المنطقي أنه لا بد يكون فيه ورش تخدم عليها، ووجدنا مقبرة تعود للدولة القديمة بها نقوش وألوان تعود للأسرة الخامسة 4500 سنة، ثم وجدنا ورشة تحنيط حيوانية، ووجدنا الأعشاب المستخدمة في الحشو، وتماثيل وأواني"، ولفت إلى أن 150 قناة عالمية ومحلية نقلوا الحدث، وأن العالم كله يتغنى بالكشف. ونوه بأنه يوجد 50 بعثة مصرية على مستوى الجمهورية، في أسوان والأقصر والمنيا وسقارة والهرم ووجه بحري، وكلها تابعة للمجلس الأعلى للآثار.

وعن مصير المومياوات والأواني وغيرها، أكد أن مكانها المتاحف وليس المخازن، موضحًا أن لجنة سيناريو العرض المتحفي، هي المسئولة عن توزيع القطع الأثرية، ويوجد 40 متحف على مستوى الجمهورية، ومنها متحف شرم الشيخ، متحف كفر الشيخ، متحف عواصم مصر، المتحف القومي للحضارة المصرية، والمتحف المصري الكبير.

مضامين الفقرة الثالثة: المتحف المصري الكبير

قال الدكتور مصطفى وزيري، الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار ، إنه تم وضع فتارين العرض المتحفي بالمتحف

المصري الكبير، والانتهاء تمامًا من وضع القطع الأثرية داخل الفتارين نوفمبر القادم. ولفت خلال إلى أن قرار موعد الافتتاح تحدده عوامل كثيرة. وأشار إلى أن المتحف المصري الكبير، أنشئ على مساحة 117 فدانًا، ونصف مليون متر مربع مساحة، وهو هدية مصر للعالم في القرن الحادي والعشرين. وأوضح أنه تم نقل 56 ألف قطعة أثرية، وما يقرب من 4 آلاف و500 قطعة من آثار توت عنخ آمون للمتحف الكبير، وباقي القطع سيتم نقلها قبيل الافتتاح بـ 20 يومًا، مؤكدًا أن العمل يتم بسرعة غير عادية، للانتهاء تمامًا من وضع القطع الأثرية في الفتارين.

مضامين الفقرة الرابعة: مسجد شنودة

كشف الإعلامي محمد الباز عن تفاصيل ملابسات تغيير وزارة الأوقاف لاسم مسجد شنودة. وقال الباز إن المسيحيين في عزبة شنودة تبرعوا بأرض لبناء مسجد على مساحة 120 مترًا مربعًا، وسموا المسجد باسم العزبة "مسجد عزبة شنودة"، لكن عند الكتابة سقطت كلمة "عزبة" وأصبح "مسجد شنودة". وأردف: "ليست لديّ غضاضة في الاسم، وناس كثير وسطيين ليست لديهم غضاضة في الاسم، المساجد الله، ودائمًا ترتبط بأسماء المتبرعين، لو صليت فيه صلاتك صحيحة لن تبطل". وأشار إلى أن بعض الناس عملوا ضجة، فغيرت وزارة الأوقاف الاسم، مردفًا: "كنت أتمنى مؤسسات الدولة تنتبه لها، لا ينبغي أن تخضع لابتزاز لمنصات التواصل الاجتماعي، ولا أن تكون الناس خائفة ومرتعشة، هذا البلد له طبيعة خاصة في تدينه، مسيحيون تبرعوا بالأرض لبناء المسجد، ومسلمون يتبرعون لبناء كنيسة، هو يدل على تسامح طول الوقت، لدينا كنيسة في شارع خاتم المرسلين، الناس سموها كنيسة خاتم المرسلين، وهو دليل أن لدينا قدرة على استيعاب بعض".

مضامين الفقرة الخامسة: قانون الانتخابات البرلمانية

قال النائب تيسير مطر، أمين عام تحالف الاحزاب المصرية ، إن التحالف تقدم بمشروع قانون للانتخابات البرلمانية لمجلس أمناء الحوار الوطني، مشيرًا إلى أن هذا القانون يعتمد على نظام القائمة المغلقة. وأضاف أن هناك نظامين يقرهم الدستور لإجراء الانتخابات البرلمانية الأول النسبية والثاني المغلقة. ولفت إلى أن تحالف الأحزاب المصرية فكر في النظام نظام انتخابي يليق بالظروف الحالية للبلد.

وعن ملامح المشروع قال: "أولا زيادة عدد النواب في مجلسي النواب والشيوخ، ليكون النواب 745، والشيوخ 400 عضو، وثانيًا: زيادة عدد القطاعات، ففي الانتخابات الماضية كان هناك 4 قطاعات، ونحن في القانون نقترح زيادتها، وثالثًا: التوافق مع الدستور في الكوتة للمرأة والشباب وغيرهم حتى لا يشوب القانون أي عوار دستوري".

وحول نظام القائمة المغلقة، قال: "هذا النظام يسهل الاختيار أمام النائب، حتى لا يصبح أمامه 40 أو 50 قائمة يختار بينها"، منوهًا بأن القائمة النسبية ستتسبب في مشكلات ببعض الأحزاب، متابعًا: "لأن في القائمة النسبية سيكون هناك خلاف حول من سيكون رقم واحد في القائمة، و100% سيكون رئيس الحزب رقم 1، فالناس الموجودة في باقي القائمة، رقم 10 سيتعب ويشقى وفي الآخر رقم 1 هو من سينجح".

مضامين الفقرة السادسة: إحالة اتحاد المصارعة للنيابة

قال الإعلامي محمد الباز إن وزير الشباب والرياضة أشرف صبحي، قرر إحالة اتحاد المصارعة للنيابة بعد أزمة اللاعب أحمد بغدودة. وأضاف أن اللاعب أحمد بغدودة ترك البلد وهرب، وهذا الموقف حدث مع 3 آخرين، متابعًا: "ينبغي أن يكون هناك أسباب، وفي مقصر ينبغي أن يُحاسب". وأردف: "أتمنى إحالة المسئولين للتحقيق بشكل سريع وواضح، وتُعلن نتيجة التحقيق وألا يكون مجرد قرار لامتصاص غضب الناس، لأن إذا لم يكن هناك عقاب يعني لن يوجد إصلاح". ولفت إلى أنه يلتمس العذر للاعب أحمد بغدودة، ولكنه لا يوافقه على قراره ولا يباركه، منوهًا بأن

الناس التي تبارك لمن يترك البلد ويمشي يجب أن تراجع نفسها.

"هيومن رايتس ووتش": السلطات المصرية صارت تتجنّب إحضار المحتجزين إلى المحاكم

(تصريحات . هيومن رايتس ووتش)

قالت "هيومن رايتس ووتش" إنّ السلطات المصريّة باتت تستخدم نظام الاتصال عبر الفيديو (الفيديو كونفرنس) على نطاق واسع منذ 2022 في جلسات الاستماع الخاصة بتجديد الحبس الاحتياطي، وصارت تتجنّب دائما إحضار المحتجزين شخصيّا إلى المحاكم. هذا النظام مسيء بطبعه لأنّه يقوّض حق المحتجز في المثول شخصيا أمام قاض ليُقيّم قانونية وظروف الاحتجاز وسلامة المحتجز، وحتى يتمكّن المحتجز من التحدّث إلى القاضي بشكل مباشر وإلى محاميه على انفراد.

نظام الاتصال عبر الفيديو المعيب هذا يؤدّي إلى تفاقم ممارسات الحبس الاحتياطي التعسفيّة المستمرة منذ وقت طويل، والانتهاكات الصارخة للإجراءات القانونيّة الواجبة، ويساهم فعليا في التغطية على ظروف الاحتجاز التعسفيّة. يظل المحتجزون، عُرضة الانتهاكات، معزولين ومحرومين بشكل تعسّفي من الزيارات أو المراسلات مع الأسرة والمحامين لفترات تصل إلى شهور أو سنوات.

قال عمرو مجدي، باحث أوّل في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "أحبطت السلطات المصريّة العدالة النزيهة من خلال تقويض شروط مراجعة القاضي لما إذا كان ينبغي ترك شخص في الحبس الاحتياطي. يتعيّن على السلطات إلغاء نظام تجديد الاحتجاز عن بعد، وإصلاح ممارسات الحبس الاحتياطي التعسفيّة، وضمان الحقوق المتعلّقة بالإجراءات القانونيّة الواجبة".

في 20 ديسمبر/كانون الأول 2021، أصدر وزير العدل عمر مروان "القرار قم 8901 لسنة 2021 " الذي بات يسمح للقضاة بعقد جلسات النظر في تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد "باستخدام التقنية"، "مع مراعاة كافة الضمانات القانونيّة". لم يشرح هذا القرار ما الذي تنطوي عليه هذه الضمانات، وصلة هذا الإجراء بأي أحوال طارئة أو بأي ظرف محدد. بحسب بيان رسمي صادر عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإلى تقارير إعلامية، بدأت السلطات في استخدام هذا النظام على نطاق ضيّق في أكتوبر/تشرين الأول 2020 أثناء جائحة "كورونا".

قابلت هيومن رايتس ووتش ستة محامين حقوقيين مصريين يُمثلون محتجزين أثناء جلسات تجديد الحبس عن بعد. قالوا إنّ الجلسات التي تمّت عن بعد وحضروها كانت تحت إشراف محاكم الإرهاب (جزء من "محكمة جنايات بدر") في "مجمع سجون بدر" شرق القاهرة. قابلت هيومن رايتس ووتش أيضا أقارب ستة أشخاص كانوا في الحبس الاحتياطي لمدّة وصلت إلى أشهر أو سنوات، ونقلتهم السلطات في 2022 إلى بدر. قال الأقارب إنّ سلطات السجن حرمت أفراد عائلاتهم المحتجزين من التمتع بزيارات منتظمة من أسرهم ومحامييهم، لفترات وصلت في بعض الأحيان إلى ثماني سنوات، وكذلك من الاتصالات الكتابيّة والهاتفيّة.

قالت "الجبهة المصريّة لحقوق الإنسان"، وهي منظمة حقوقيّة مستقلّة، في تقرير أصدرته في 2023، إنّ دوائر

الإرهاب في محكمة بدر راجعت 25,035 أمرا بتجديد الحبس الاحتياطي في 2022 ، معظمها يغطي قضايا تتعلّق بالنشاط السياسي. أيّد القضاة جميع أوامر الحبس، باستثناء 1.4% فقط. قال المحامون والأقارب إنّ الجلسات تتمّ عبر اصطحاب المتهم من قبل ضباط السجون إلى غرفة داخل السجن، بينما يجتمع القضاة والنيابة والمحامون، دون الشخص المحتجز، في قاعة المحكمة، ويتواصل الطرفان عبر تقنية الفيديو. قال المحامون إنّ الجلسات التي تتمّ عن بعد تلغي أدنى فرصة لضمان سريّة التواصل مع موكليهم المحتجزين.

قال المحامون الستّة إنّ القضاة لم يمنحوا في كثير من الأحيان المحامين أو المحتجزين وقتا كافيا للتحدّث، وقطعوا الصوت وأسكتوا المحتجزين عندما حاولوا الشكوى من ظروف الاحتجاز. قالوا أيضا إنّ القضاة عادة ما يعمدون في القضايا التي تضم عدة محتجزين إلى مراجعة الملف بشكل جماعي، بدلا من النظر في الوضع القانوني لكلّ محتجز على حدة. يمنع القضاة بشكل روتيني المحامين والمحتجزين من مراجعة التهم المحدّدة أو ملفات النيابة، أو الحصول على نسخة منها، وهي ممارسة طويلة الأمد في قضايا "أمن الدولة".

قالت هيومن رايتس ووتش إنّ انتهاكات سلامة الإجراءات هذه تحرم المحتجزين من الحق في الدفاع الملائم والمراجعة القضائية المحايدة لحبسهم.

قال المحامون أيضا إنّ حضور ضباط السجون مع المحتجزين في جلسات الفيديو قد تجعلهم يشعرون أنّهم ليسوا بمأمن من الانتقام إذا رغبوا في التحدّث عن انتهاكات الاحتجاز.

وثقت هيومن رايتس ووتش و منظمات أخرى في السنوات الأخيرة أنّ السلطات دأبت على تقويض الحق في الاستشارة القانونيّة من خلال منع زيارات المحامين. لكن أثناء جلسات الاستماع التي كانت تتمّ شخصيا في السابق، كان للمحتجزين في زنازين المحكمة أحيانا مدة محدودة – عادة بين 5 و15 دقيقة – للتحدّث على عجل مع المحامين ورؤية أفراد الأسرة، من وراء القضبان. قال الأقارب والمحامون إنّ هذه اللحظات القصيرة كانت تسمح للأسر بتكوين فكرة عن سلامة أقاربهم في حال منعتهم السلطات من زيارات السجن، لكن هذا لم يعد متاحا بسبب نظام الجلسات عن بعد.

قالت إحدى أقارب أنس البلتاجي، المحتجز تعسفيا منذ أكثر من تسع سنوات دون إدانة جنائيّة، إنّ السلطات منعت الزيارات العائليّة لسبع سنوات قضتها في الحبس الانفرادي، فكانت جلسات تجديد الحبس التي تتمّ حضوريّا هي الفرصة الوحيدة التي يغادر فيها الزنزانة. قالت: "منذ أن بدأت هذه الجلسات [عن بعد]، لم أعد أعرف شيئا عنه – أحيانا أتساءل عمّا إذا كان حيّا أو ميّتا".

قال المحامون إنّ القضاة عمدوا في عدّة جلسات إلى إنهاء الاجتماع بالفيديو بشكل مفاجئ، مما أدّى إلى إنهاء سلسلة الجلسات الخاصة بمركز الاحتجاز (السجن) بأكملها، وجدّدوا احتجاز كل الحالات المتبقيّة دون مراجعة.

قال أحد المحامين الستّة إنّ القضاة طلبوا في عدة جلسات من ضباط السجون إخراج المحتجزين من الغرفة التي يتمّ فيها الاجتماع بتقنية الفيديو لأنّهم كانوا "يتكلّمون كثيرا"، وزعم القضاة أنّه ليس لديهم وقت للاستماع لهم جميعا بسبب العدد الكبير للقضايا.

في إحدى جلسات تجديد الحبس الاحتياطي التي تمّت عن بعد في محكمة بدر في فبراير/شباط 2022، أنهى قاض الاتصال بالفيديو مع المحتجزين في سجني "بدر 1" و"أبو زعبل" لأنّ العديد من المحتجزين تحدّثوا عن ظروف احتجازهم السيئة لمدة دقيقتين تقريبا، بحسب محام حضر الجلسة. ذكرت الجبهة المصريّة لحقوق الإنسان إنّ قضاة أنهوا مكالمات عن بعد مع محتجزين في سجن "بدر 3" أيام 27 نوفمبر/تشرين الثاني و 21 و 28

ديسمبر/كانون الأول2022 بعد أنّ تحدّث المحتجزون عن انتهاكات تعرّضوا لها في الحبس.

في مارس/آذار، قالت "المبادرة المصريّة للحريات الشخصيّة"، وهي منظمة حقوقيّة مصريّة رائدة، إنّ محكمة بدر ألغت جلسات تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد لمحتجزين في سجن بدر 3 لمدّة شهر بذريعة "أسباب تقنيّة". تزامن هذا الإلغاء مع تقارير إخباريّة تفيد بإضراب العديد من المحتجزين عن الطعام ومحاولتهم الانتحار بسبب ظروف الاحتجاز وحرمانهم من الزيارات.

وجهّت هيومن رايتس ووتش رسالة تتضمن فيها أسئلة تفصيلية إلى مكتبي وزير العدل والنائب العام في 18 أبريل/نيسان، لكنها لم تتلق ردًا.

قالت "اللجنة المعنيّة بحقوق الإنسان" التي تُشرف على "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة"، ومصر طرف فيه، إنّ الشخص المحتجز لأسباب جنائيّة يجب أن يمثل شخصيا أمام قاض خاصة "إذا كان مثوله يخدم مصلحة التحقيق في قانونية احتجازه أو يتيح فرصة طرح أسئلة بشأن إساءة معاملته."بموجب القانون الدولي، يجب أن يتمتّع جميع المحتجزين بحقهم في المساعدة القانونيّة أثناء استجوابهم وخلال أيّ أعمال إجرائيّة أخرى.

منذ 2014، في ظل حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي، احتجزت السلطات عشرات آلاف الأشخاص، لا سيما في قضايا سياسيّة، في الحبس الاحتياطي التعسّفي المطوّل دون تقديم أدلّة على ارتكابهم مخالفات، وغالبا فقط لممارستهم حقهم في التجمّع السلمي وحرية التعبير. "قانون الإجراءات الجنائيّة" المصري معيب ولا يحترم المتطلّبات الدوليّة لأنّه يسمح لأعضاء النيابة العامة، وليس القضاة، بإصدار أوامر الحبس لمدد تصل إلى 150 يوما. يسمح القانون بإبقاء المحتجزين في الحبس الاحتياطي لمدّة تصل إلى عامين، لكن السلطات كثيرا ما تركت أشخاص في الحبس إلى ما أطول من ذلك.

يفرض القانون الدولي والأفريقي لحقوق الإنسان على السلطات استخدام الحبس الاحتياطي كاستثناء وليس قاعدة، وفقط عندما يتأكّد أنّه ضروري لأسباب محدّدة ولأقصر وقت ممكن. ينبغي تقديم المتهم إلى المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة، ويجب تمكينه من الحق في المثول أمام قاض للحصول على حكم بشأن شرعيّة وضرورة الاحتجاز.

قال مجدي: "بدلا من إصلاح قوانين وممارسات الحبس الاحتياطي المسيئة التي تساهم في سجن آلاف الأشخاص ظلما، تستخدم السلطات المصريّة نظاما يمنع اتصالهم بمحامييهم وأسرهم، ويُغطّي فعليا الانتهاكات ضدّهم".